الأمم المتحدة A/53/PV.37

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٣٧
الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مانغويلا (ليسوتو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/53/320 و Add.1 و 2)

مشروع قرار (A/53/L.6)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة أولا لمعالي وزير خارجية كوبا، السيد روبرتو روباينا غونزالس ليعرض مشروع القرار A/53/L.6.

السيد روباينا غونزالس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تواصل الولايات المتحدة الأمريكية، في عمى وصمم، تجاهل طلبات الجمعية العامة في ست سنوات متتالية بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل والقاسي وعديم الرحمة، الذي فرضته على كوبا.

وسنة بعد سنة كان التجاوب الإنساني كما يلي: في عام ١٩٩٢ أيد ٥٩ صوتا قرارا يدين الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وذلك مقابل ثلاثة أصوات وامتناع بقية البلدان عن التصويت أو تغيبها عن عملية التصويت. وفي عام ١٩٩٣ كان هناك ٨٨ صوتا مؤيدا مقابل أربعة أصوات. وفي عام ١٩٩٤ كان هناك ١٠١ صوت مؤيد مقابل صوتين. وفي ١٩٩٥ كان هناك ١١٧ صوتا مؤيدا مقابل ثلاثة أصوات. وفي عام ١٩٩٦ كان هناك ١٣٧ صوتا مؤيدا مقابل ثلاثة أصوات. وفي عام ١٩٩٧ كان هناك ١٤٣ صوتا مؤيدا مقابل ثلاثة أصوات.

وكانت كل هذه القرارات تاريخية. فقد اعتمد القرار الأول في وقت كانت فيه نشوة الانتصار بتفكيك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية تحكم على الثورة الكوبية بالموت وكانت المراهنات على السقوط العاجل للحكومة في هافانا تتوالى، وتُعد الحقائب وتُحجز تذاكر السفر لحضور حفلة للنسور التي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86063
9886063

كان من المفترض أن تتغذى على بقايا وغنائم أحلامنا في الاستقلال والعدالة.

والذين لم يشككوا فينا، وملأهم الخوف إزاء مصيرنا، والذين أيدونا على الدوام ووثقوا في صلابة إرادتنا وعزمنا وقوتنا، وجددوا آمالهم تحيا من جديد. إن كوبا لم تخرج من المحنة فحسب، بل إنها مع شعبها عاشت رغم ما سمي بنهاية التاريخ وصمدت لمضايقات أعتى قوة على مر العصور.

ولقد شهدت هذه الحجرات والدهاليز ضغوطا تعسفية وابتزازات وتهديدات لإحباط أي موقف كوبي، وفقدت بعض البلدان تسهيلاتها الائتمانية ورأت مبادلاتها التجارية وصفقاتها تلغى، أو عانت من الانتقام السياسي المستمر، حتى لمجرد أنها امتنعت عن التصويت أو اختارت ألا تكون حاضرة أثناء عملية التصويت.

وفي خضم هذه الحقائق، وعلى الرغم من القرارات المتكررة التي اعتمدت بما يشبه الإجماع من جانب هذه الجمعية العامة ضد الحصار، اعتمد قانون هيلمز - بيرتون المشين في محاولة من الولايات المتحدة لتكريس السيطرة والانفرادية وتجاوز حدود الولاية القضائية، في القانون الدولي، بطريقة تسخر من حلفاء الولايات المتحدة وتدوس بالأقدام شركاء الولايات المتحدة وتذل دولا أخرى.

وكان لهذا التشريع أثر غاشم على كوبا، وقوض منذ إصداره نظام التجارة العالمي، والمفاوضات بشأن اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار، والترتيبات الخاصة بتوفير الثقة الدولية، بما في ذلك الثقة بين مراكز القوة الاقتصادية في العالم، إلى درجة جعلت المدعين الأساسيين الذين يمثلون الشركات الأمريكية القومية يحجمون اليوم عن تأييده.

إن العالم الذي عارض هذا القانون منذ إصداره، أدرك أن طبيعة هذا القانون الذي يجعل الولايات المتحدة تتجاوز حدود ولايتها القضائية وتبقي على الحصار، يتجاوز مقاصد الفصلين الثالث والرابع من الميثاق ويؤثر على أطراف ثالثة. إن أي قانون أمريكي لا يمكن أن يفرض ولاية قضائية على أي بلد أجنبي في العالم بما في ذلك كوبا، ولذلك فإن الأرضية التي يستند إليها الفصلان الأول والثاني غير شرعية أيضا.

كان الهدف الأساسي للحصار المكثف هو وقف التمويل الخارجي. وكانت الفكرة المتسلطة هي منع أي وصول كوبي إلى موارد التمويل من المؤسسات الدولية أو من فرادى البلدان. وكما نعرف جميعا فإن التمويل هو عصب حياة أي اقتصاد. وبدونه لا يمكن لأي بلد أن يكون له كيان. ولا يمكن لأحد أن يتصور الظروف المجحفة والمحفوفة بالمخاطر التي اضطرت كوبا إلى قبولها لتلقي القروض. ففي صناعة السكر وحدها كان الأثر كالكارثة، بسبب ارتفاع معدلات الفائدة على القروض ارتفاعا شديدا وقصر مدة هذه القروض إلى أبعد الحدود، وفرض شروط تعجيزية للسداد.

ولسنا الوحيدين الذين يقولون ذلك. إن رئيس مكتب الشؤون الكوبية بوزارة خارجية الولايات المتحدة قال ما يلي:

> "منذ إقرار قانون هيلمز - بيرتون، غيَّرت ١٩ شركة من أكثر من ستة بلدان خطط استثمارها في كوبا، أو سحبت استثماراتها من ذلك البلد ... ولاقت حكومة كوبا صعوبات كبيرة في الحصول على تمويل، وفي جذب المستثمرين المحتملين، وزادت معدلات الفوائد حتى بلغت ٢٢ في المائة"؛ وبالإضافة إلى ذلك "تجري الآن تحقيقات مع ١٢ شركة من أكثر من سبعة بلدان، لمشاركتها في أنشطة في كوبا"

وذلك بقصد ممارسة الضغط عليها.

إن الخسارة الفعلية كانت أكبر بكثير مما وصفها ذلك الموظف الأمريكي. إن الرابطة الأمريكية للصحة العالمية، وهي منظمة غير حكومية مستقلة معروفة، قدمت نتائج البحث الذي دام سنة كاملة الذي قامت به عن وقع الحصار على قطاعي الأغذية والأدوية. وكان مما سجله الموجز التنفيذي لذلك البحث، الذي وزع على هذه الجمعية العامة، ما يلي:

> "إن حصار الولايات المتحدة قد سبَّب زيادة ملموسة في آلام كوبا. فعلى مدى عدة عقود فرض حصار الولايات المتحدة أعباء مالية ثقيلة على نظام الرعاية الصحية الكوبي. ولكن منذ ١٩٩٢، ازداد بحدة عدد الاحتياجات الطبية التي ظلت بدون تلبية - مرضى يذهبون دون الحصول على العقاقير الضرورية، أو أطباء يقومون بإجراء عمليات جراحية

بدون المعدات اللازمة ... إن تناقص ما يتاح من الأغذية والأدوية، ومن مثل تلك التوريدات الطبية الأساسية ... يسبب تضحيات بشرية مفجعة ... وأخيرا فإن الرابطة الأمريكية للصحة العالمية تود أن تنوه بالطبيعة الصارمة للحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. إن عددا قليلا من الحصارات الأخرى في التاريخ الحديث ... قد تضمنت حظرا كاملا على بيع الأغذية. وفرض عدد قليل من الحصارات الأخرى مثل هذه القيود على التجارة الطبية، حتى منعت إتاحة الأدوية المنقذة للحياة للمواطنين العاديين. إن هذا الحصار يبدو انتهاكا لأبسط المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تحكم حقوق الإنسان، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، ومواد اتفاقية جنيف التي تحكم معاملة المدنيين في وقت الحرب".

وأود أن أضيف فقط أن حكومة الولايات المتحدة، إذ أغضبها هذا الشجب، افتعلت تقريرا مضادا بلغ من الفظاظة، واكتسائه الطابع السياسي، وللتبييت المسبق للكذب، أن أثار شكاوى من وكالات الولايات المتحدة ومن الوكالات الدولية، ووصفته وثيقة صادرة عن لجنة الاعتمادات المالية بالكونغرس الأمريكي بأنه محاولة متعمدة لتغطية الاتهامات الصادرة عن الرابطة الأمريكية للصحة العالمية. والمعلومات الخاصة بالرخص التي منحت لما يُزعم أنه متاجرة مع كوبا، جرى التلاعب فيها، كما أيدت ذلك تقارير لاحقة من وزارة الخزانة ووزارة الخارجية الأمريكيتين؛ وحُورت الإحصاءات السابقة لعام ١٩٩٢، الخاصة بالتجارة مع الشركات الفرعية فجُعلت إحصاءات جارية؛ وجرى تهديد لشركات مثل ميرك، ولأفراد من الأجانب والوطنيين، ورفعت عليهم القضايا في المحاكم.

وبالإضافة إلى ذلك شوه التقرير معلومات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، إذ أن هذا التقرير المضاد أخفى أن حصة الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا المحاصَرة هي أعلى حصة في أمريكا اللاتينية، وأنها تزيد بمقدار ٣٤ في المائة عن حصة الولايات المتحدة نفسها.

وقد خلصت تحقيقات الكونغرس حول هذا التقرير المضاد المعيب إلى ما يلي:

"إن على وزارة الخارجية الأمريكية التزاما بأن تدافع عن سياسة الولايات المتحدة. ولكن ليس عليها التزام بأن تشوه عمدا الحقائق، خصوصا إذا كان التشويه والتحريف مستعملين للدفاع عن سياسة الحصار" - ويلاحظ الاعتراف بوجود الحصار - "لسكان مدنيين لمنعهم من الحصول على الضروريات الأساسية للحياة (الأغذية والأدوية) وسط أزمة اقتصادية حادة".

وسارت الأمور من سيئ إلى أسوأ، فمنذ أسبوعين فقط أرغم سفير للولايات المتحدة أن يقر، بدون خجل، أمام هذه الجمعية العامة أنه، منذ ١٩٩٢، رخصت الولايات المتحدة بأكثر من ملياري دولار على سبيل المساعدة الإنسانية الخاصة لكوبا.

أما المعلومات المقدمة من مختلف مصادر الولايات المتحدة فتذكر أرقاما مختلفة تماما بشأن التراخيص والمعاملات المزعومة المرخص بها الداخلة ضمن المبلغ الإجمالي المدعى بالموافقة عليه وقدره ملياران من الدولارات. فلم يحدث في أي وقت منذ بدء الحملة التي تزعم أن الولايات المتحدة هي المانح الرئيسي للمساعدة الإنسانية لكوبا، أن بيَّن أي موظف من الولايات المتحدة أصل هذا الخليط المتضارب من الأرقام، التي لا يصدق لها مجموع، أو بيَّن الأساس الذي استندت إليه حكومة الولايات المتحدة في القول بأن تحويلات الكوبيين الأمريكيين بلغت مليارين من الدولارات.

إن السفير المشار إليه قال إن أكثر من ملياري دولار من المساعدة الإنسانية الخاصة، قد رخص بها لكوبا منذ ١٩٩٢. إنه ضرب بمائة ضعف المساعدة الإنسانية التي أرسلتها المؤسسات غير الحكومية في الولايات المتحدة، أو أرسلها أفراد من الأمريكيين. والواقع أنه حتى التحويلات العائلية كانت محظورة خلال معظم هذه السنوات.

وكما قال الرفيق فيدل يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر:

"إن ملايين من البشر، من العالم أجمع، يرسلون تحويلات إلى أقربائهم، من الولايات المتحدة، ومن أوروبا، ومن البلدان المنتجة للنفط، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، وأي بلد آخر يعملون به كمهاجرين أجانب، ولم يحدث في أي مكان في العالم أن اعتبرت هذه

التحويلات بمثابة مساعدة إنسانية. إن ذلك يكون مؤذيا لشعور المرسلين وشعور المتلقين، من الزوجات، والأطفال، والآباء والأمهات، والأخوة والأخوات.

"إن كل بلد من بلدان العالم الثالث تقريبا يتلقى تحويلات من أقرباء موجودين في بلدان أكثر تقدما في النمو. والتحويلات العائلية موجودة أيضا بين البلدان المتقدمة النمو. فإذا كان هذا هو ما يشيرون إليه، فإن ذلك أمر مُخز. ولا يمكن تعديل المعجم بهذه الطريقة".

إن الأرقام الصحيحة للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الولايات المتحدة - والتي لا تتم بموافقة حكومة الولايات المتحدة - التي تلقتها كوبا فعلا، وحسبناها بدقة حتى آخر بنس، هي كالآتي: من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، بلغت المنح من الولايات المتحدة - بترخيص وبدون ترخيص - ٠٨٦ ٥٥٩ ٢٣ دولارا. وهناك، من هذا المبلغ، حصة قدرها ٩٨ في المائة ساهمت بها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية، التي جرى قمعها لأنها تحدت الحصار بأعمالها؛ و ١,١ في المائة تبرعات فردية من أصدقاء لكوبا، و ٠,٦ في المائة من مؤسسات خاصة.

غير أن العالم شهد اضطهادا سياسيا وبوليسيا داخل الولايات المتحدة موجها ضد مجموعة من منظمات الولايات المتحدة المدنية والدينية التي يقودها رعاة السلام والتي تحدت الحصار المضروب على كوبا وحاولت تقديم الأناجيل والأدوية والأجهزة الطبية والحاسوبية إليها. وتتحدى كوبا ممثلي الولايات المتحدة أن يأتوا إلى هنا ليقولوا للكاهن لوسيوس ووكر وأتباعه الذين اعتدى عليهم ضباط الجمارك بالضرب، والذين خرجوا في إضراب جوع طويل على مسافة أمتار قليلة من الحدود المكسيكية إلى أن تم الإفراج عن هباتهم، وحصلت حمولتهم على ترخيص لإرسالها إلى كوبا. فليأتوا ليقولوا لنا إن الحافلة الصفراء المشهورة المخصصة لأنشطة البر التي يقوم بها مركز ديني والتي فجروا إطاراتها لمنع مرورها من الجمارك في لاريدو، إنما كانت هبة حكومية. وليأتوا ليقولوا ذلك للوكالات الدولية التي هم مدينون لها بشدة، والتي يسعون الآن إلى نسبة تبرعاتها لهم في عرض مفاجئ وزائف لأبوتهم. وليأتوا ليقولوا ذلك للمهاجرين الكوبيين الذين يخاطرون بإرسال تحويلاتهم إلى أقاربهم وهم مهددون بالغرامات أو السجن أو دفع مبالغ باهظة نظير استخدام مصارف بلد آخر.

وعلى مدى الأيام القليلة الماضية اشترك ناطقون باسم حكومة الولايات المتحدة في حملة اتهامات ضدنا لرفضنا تلقي مساعدات غذائية طارئة كانت تتعرض رغم توجيهها من خلال برنامج الأغذية العالمي، إلى بيان هويتها وإلى المراقبة وفرض الشروط عليها من قبل الولايات المتحدة. إن قبول الفتات من جلادينا مع إحكام الحصار علينا بشكل متزايد وبلا رحمة ليس مما يليق بشعب له كرامة. ولقد تعلمنا من خوسيه مارتي أن الفقر ينتهي لكن العار يبقى.

وكما قالت الحكومة الكوبية مؤخرا، مرة أخرى، فإننا

"لن نتلقى تلك المساعدة المشينة والمهينة، حتى وإن كانت خالية من الشروط. وما نطلبه هو إنهاء الحصار: فلو رفع الحصار عنا لن نحتاج إلى أي مساعدة إنسانية من حكومة فرضت الحصار علينا لأكثر من أربعين عاما، وشنت علينا حربا اقتصادية وركزت كل نفوذها في العالم على هذه الحرب".

والولايات المتحدة في تجاهلها لأي حدود أو قوانين غير مصالحها الاستعمارية تخرج نفسها من دائرة القانون الدولي. فقبل عام واحد تعرضت ٧٥ دولة ذات سيادة وهي تمثل قرابة نصف سكان العالم، للتهديد بأكثر من أربعين تدبيرا انفراديا وخارجا عن الحدود الإقليمية، ليس على الصعيد الاتحادي فحسب بل وعلى مستوى الولايات، وكانت كلها مماثلة لقانون هيلمز - بيرتون والحصار ضد كوبا.

وهناك أكثر من عشرين تدبيرا جديدا ضد كوبا، صممت لتضمين المبادئ التوجيهية لقانون هيلمز - بيرتون في قوانين أخرى، هي الآن قيد النظر واعتُمد بعضها بالفعل في هذا العام. وهذه التدابير لا تعزز فقط الخط القانوني القائم فعلا، وإنما تضيف أيضا تدابير جديدة معادية وخارجة عن الحدود الإقليمية. وقد يسَّر اعتمادها الأساليب المتنوعة الغامضة والمبهمة التي عرضت واعتمدت بها.

والواقع أنه في آذار/ مارس الماضي وعقب زيارة قداسة البابا يوحنا الثاني إلى كوبا، التي أدان فيها الحظر باعتباره عملا جائرا وغير مقبول إثنيا، أعلنت الولايات المتحدة بزهو تخفيفا مزعوما للتدابير بغية تيسير وصول الأغذية والأدوية إلى كوبا وتسهيل السفر إليها وتحويل الأموال إلى أقارب الكوبيين الأمريكيين، الذين هم

أيضا ضحايا المعاملة التمييزية. ولا بد من ملاحظة أن إعلان هذه التدابير لم يقصد به أن الولايات المتحدة أعادت النظر في موقفها بأي حال من الأحوال. فهو مجرد إعاقة دعائية مليئة بإجراءات معقدة ومعرقلة حتى أن وزيرة خارجية الولايات المتحدة، أولبرايت، لم تجد مفرا من أن تسلم بأن الضغط الاقتصادي على كوبا باق عن طريق الحصار وتطبيق قانون هيلمز - بيرتون.

وبعد ذلك بسبعة أشهر لم نر ما يشير إلى تنفيذ التدابير المعلنة. وقبل ثلاثة أشهر طلبت كوبا من عشر شركات صيدلانية من الولايات المتحدة شراء أدوية تتم بمجرد الإعلان الرسمي عن نظام ترخيص مرن لمبيعات الأدوية. وامتنع بعضها عن البيع ولم يرد الآخرون. كذلك رفض طلب إجراء مناقصة في هافانا للمواد الصيدلية والتكنولوجيا الطبية من الولايات المتحدة، كانت تشكل وسيلة قياسية لإقامة جسور التجارة.

ولكن بفرض أن بيع الأدوية مسموح به فعلا، فكيف يتم الشراء؟ وما هو المصرف الذي يمكنه أن يشترك في العملية دون مصادرة الأموال الكوبية؟ وأين يمكن فتح حساب اعتمادات؟ ومن يقبله؟ وما السبيل أمام المستوردين الكوبيين لمراجعة مواصفات مشترياتهم وفقا للممارسات الدولية؟ وما هي الطائرات أو السفن التي تستخدم؟ وما هي الموانئ أو المطارات؟ ومن هي شركات التأمين؟ وما هي الشركة الأمريكية التي تتشجع أمام هذه العقبات الكثيرة، لأن تطلب الترخيص؟

وفضلا عن هذا، فمنذ ثلاثة أشهر سمح لثلاثة من مشغلي الرحلات المأجورة بالطيران إلى كوبا ثم سحبت في الآونة الأخيرة تراخيص اثنين منهم. هذا هو الواقع الصريح والملموس والملاحظ.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة قد صممت حصارا، شأنه شأن مخانق العصور الوسطى البشعة، نجح نجاحا بطيئا وبيروسيا في إحداث مشاق لا تحصى أصابت أحد عشر مليونا من البشر وأعاقت بشكل كبير التنمية الطبيعية في البلد. ومع ذلك فقد فشل فشلا ذريعا في تحقيق هدفه وهو الإطاحة بالثورة الكوبية ودفع الناس إلى الثورة ضد قادتهم وضد النظام السياسي والاقتصادي الذي اخترناه بإرادتنا.

والولايات المتحدة منذ نشأتها تعتنق فكرة الاستيلاء على كوبا. وهناك قائمة طويلة تضم الأسماء والخطط والملفات ظلت تنتابنا لأكثر من مائتي عام: فرانكلين، آدمز، جيفرسون، مونرو، وود، بلات، ماغون، كراودر، سمنر ويلز، كافري، ماك، توريسيل، هيلمز، بيرتون، غراهام، بالإضافة إلى تسع إدارات متعاقبة منذ عام ١٩٥٩، وقعت كلها في الخطأ نفسه: التفكير في حكم كوبا، والتشريع لذلك، والحلم به، باللغة الانكليزية، بينما التفكير في كوبا وحكمها وتشريعاتها بين الكوبيين، بلغتنا الخلاقة.

لقد نضجنا واكتسبنا الوعي بعد أن عانينا منذ طفولتنا من عدوانية وغطرسة وحصار بلد لم يشأ قط أن يعترف بأننا شعب حر ذو سيادة، ولا يزال يعتبرنا ثمرة يفترض أن تنضج وتسقط بين مخالبه، وتخضع لمخططاته.

ولكن التضحيات التي فرضت علينا لم تنتقص إطلاقا من إحساسنا بالتضامن، ولا من حرصنا على مستقبل البشرية. وعليه، فطوال أكثر من ٣٠ عاما، ظل ما يقرب من نصف مليون كوبي من المهنيين المتدربين في الجامعات، والمدرسين والعمال التعاونيين والجنود يشاطرون شعوبا أخرى معاناتها، شاعرين بأنها معاناتهم، ويساعدوها في التغلب عليها.

ففي قطاع الرعاية الصحية وحده كان أكثر من ٢٦٠٠٠ كوبي من الأطباء والمساعدين الطبيين يقدمون خدماتهم في العشرات من بلدان العالم الثالث. وفي الآونة الأخيرة، بعد أن قتل الإعصار جورج ما يزيد على ١٥٠ شخصا في هايتي، اقترح الرفيق فيدل أنه إذا ساهم بلد مثل كندا التي تربطها بهايتي أواصر وثيقة، أو فرنسا التي تربطها بهايتي أيضا علاقات تاريخية وثقافية وثيقة أو بلدان الاتحاد الأوروبي أو اليابان بالأدوية، فستكون كوبا مستعدة لإرسال جميع الأطباء المطلوبين لانقاذ ١٥٠٠٠ طفل تحت سن الخامسة سنويا، وما لا يقل عن ١٠٠٠٠ شخص فوق هذه السن: أي إنقاذ ٢٥٠٠٠ من أرواح أبناء هايتي. ولنتكلم إذن عن حقوق الإنسان بأفعال إنسانية حقيقية، وليس فقط بالتشدق بالكلمات.

وباسم زملائي الكوبيين الذين دافعوا عن الاستقلال وحملوا شعلة المعرفة في كل أراضي العالم الثالث، وباسم أولئك الذين يرتحلون حاليا في مجاهل تلك الجغرافيا الإنسانية المهملة من أجل إرساء دعائم الصحة هناك ولا يسألون عن ذلك أجرا.

وباسم ٤٠٢ طبيب في جنوب أفريقيا، لم يحتاجوا إلى تعلم الانكليزية لتأدية وظائفهم، لأنهم استطاعوا أن يتعلموا من شعوب ومجموعات عرقية بلغاتهم ولهجاتهم الأصلية وأن يداووهم.

وباسم من سارعوا بمد يد العون لضحايا الزلازل والأعاصير، مثل الفريق الطبي الكوبي المرابط حاليا في منطقة مدمرة نائية في الجمهورية الدومينيكية.

باسم جميع عمال الرعاية الصحية والأطباء الكوبيين المطلوبين لانقاذ ٢٥ ٠٠٠ روح في هايتي، والمستعدين للانضمام إلى جهد عالمي ترعاه وتنظمه منظمة الصحة العالمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

باسم الملايين من الزملاء الكوبيين الذين لا يملكون الوصول إلى المنتجات الثقافية والمعلوماتية والعلمية والتكنولوجية الهامة، ويحرمون منها عن عمد.

وباسم مرضى اللوكيميا والسرطان، وباسم أطباء الأورام والجراحين الذين لا يستطيعون الوصول إلى خدمات "أونكاسبار" كما ذكرت هنا قبل بضعة أيام، أو إلى قسطرات دائمة توضع تحت الجلد، أو الوسائل العلاجية المماثلة.

باسم مرضى الإيدز في بلدنا الذين لا يملكون تضييع الوقت في انتظار حصولنا على أدويتهم المكلفة.

باسم كبار السن في وحدات العناية المكثفة الذين لا تتوفر لهم أجهزة للتنفس الصناعي، ولا يمكنهم بالتالي أن يتمتعوا بامتداد العمر المتوقع الذي يوفره النظام الثوري للرعاية الصحية.

باسم المرضى المحتاجين إلى مضادات حيوية من الجيل الثالث ولا يستطيعون الحصول عليها لأنها مرخصة ببراءات باسم الولايات المتحدة.

باسم مرضى القلب المحرومين من الأبروتينين والكابتوبريل وغيرهما من عقاقير الشريان التاجي، أو الأجهزة المنظمة لضربات القلب.

باسم طفل كان على حافة الموت أمام أعين بحاث من الولايات المتحدة نتيجة حالة فطار حادة، لم يكن لدينا الدواء الخاص بعلاجها والذي تنتجه الولايات المتحدة.

وباسم أطفالنا غير المحصنين بسبب العراقيل التي تحول بيننا وبين شراء المواد الخام التي نحتاجها لإنتاج الأمصال.

باسم مزارعينا وعمالنا الزراعيين الذين لا تترعرع محاصيلهم بسبب نقص الأسمدة والمبيدات الحشرية، التي كانت تورد لهم في الماضي، ولكن الشركات التابعة لشركات الولايات المتحدة تمنعها عنهم في الوقت الحالي.

باسم جميع من تضررت وظائفهم وأجورهم بسبب إغلاق المصانع التي تفتقر إلى قطع الغيار أو المواد الخام.

باسم الكثير من الكوبيين المهاجرين إلى الولايات المتحدة المعارضين للحصار، والذين تداس بالأقدام حقوقهم في السفر إلى كوبا للاتصال بذويهم ومساعدتهم بحرية، من خلال منع أو تقييد اتصالهم بأفراد الأسرة، وكذلك علاقاتهم الطبيعية بوطنهم الأصلي.

باسم الشركات من مختلف البلدان، مثل باير وسيمنز ونونك وتليكترونيكس وفيتالمكس، وباسم شركات الولايات المتحدة مثل كارجيل وكونتيننتال جرنز، وبريستول مايرز، وإلاي ليلي، وجونسون وجونسون، وسميثكلاين بيتشام وغيرها الكثير، التي أجبرت على إلغاء مبيعاتها لكوبا، أو التي تخشى البيع هناك نتيجة اضطهادها أو تثبيط عزيمتها.

وباسم شعب الولايات المتحدة النبيل الذي يخدعونه بقولهم إن الحصار الإجرامي ينفذ باسم الحرية.

باسم أطباء الولايات المتحدة الذين يُصدمون برؤية هذا الدمار، وباسم رجال الأعمال الأمريكيين الراغبين في مباشرة التبادل التجاري الحر، ومزارعي الولايات المتحدة المحتاجين إلى أسواق جديدة لمنتجاتهم، والمخدوعين من دافعي الضرائب والعلماء والفنانين والمفكرين والأفراد العاديين الذين يحتاجون إلى التعلم، وإلى الدخول في تعاملات سلمية مع كوبا، ولا يرضون عن وحشية حكامهم وعنادهم.

باسم العدالة والصدق وجميع حقوقنا التي تتعرض لانتهاك صارخ وجماعي، تلك الحقوق التي تحق لنا والتي عقدنا العزم على الذود عنها كبشر.

باسم الكرامة والقيم الإنسانية السوية وصوت شعبنا المستقل الذي زادت بطولته ألف مرة، ولم يهزم ولم يذل ولم يركع على ركبتيه رغم تكبده خسائر بلغت ٦٠ بليون دولار.

باسم الـ ١١ مليون كوبي الذين لا يسألون إحسانا، بل بالأحرى يقفون شامخين مطالبين بإنهاء هذه الحرب القذرة، ولا يقبلون أي مساعدة مخزية لأنهم يعرفون أن بإمكانهم أن ينهضوا ويمشوا على أقدامهم بلا عون من أحد.

باسم شعوب كثيرة قد تصبح، اليوم أو غدا، الضحية التالية، أطلب إلى الجمعية العامة مرة أخرى أن تكون عادلة، وأن تطالب الولايات المتحدة، بقوة الحق وبقلب وشرف، بأن تضع حدا لحصارها الوحشي.

السيد تيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نظرا لتاريخ المكسيك ومعتقداتها، فهي بلد يلتزم بالسلام والعدالة والمساواة. وتشكل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعيار الأساسي لسلوكنا في علاقاتنا بالدول الأخرى. وهذا مكرس في الدستور السياسي لجمهورية المكسيك. ولهذا لا تسن المكسيك ولا تطبق تشريعات تتجاوز إقليمها. ويرفض بلدي دائما استخدام التدابير القسرية وسيلة لممارسة الضغط في العلاقات الدولية.

وحكومة بلدي تؤكد من جديد أن هناك تدابير، مثل قانون هيلمز - بيرتون وعواقبه السلبية، غير مقبولة بموجب القانون الدولي وتشكل انتهاكا للمقاصد والمبادئ التي التزمنا كلنا بها بتصديقنا على ميثاق الأمم المتحدة.

وأثناء السنوات الست الماضية حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على الإحجام عن سن أو تنفيذ قوانين أو تدابير تتجاوز إقليمها. وسوف تفعل ذلك اليوم للمرة السابعة. وهذا النداء الذي يجسد حتمية المنطق والقانون والأخلاق، يجب الامتثال له. فهو نداء من أجل الوئام الذي يجب أن يسود العلاقات بين كل أعضاء المجتمع الدولي. وهو نداء دولي يتجاوز الحدود، والثقافات، والمعتقدات، والحساسيات. ونحن نود إنشاء حوار وتفاهم بين بلدين تربطنا بهما أواصر الصداقة المتينة. واليوم، أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق في تاريخ البشرية، توضح تحديات العولمة أنه لن يمكننا التقدم صوب مستويات أعلى للسلام والتنمية إلا إذا قمنا بذلك معا في إطار التعاون الدولي الحقيقي الذي يرتكز بقوة على الاحترام الكامل لسيادة كل دول العالم دون استثناء.

والحظر المفروض على كوبا يجب أن ينتهي. ولتتحد عزائمنا لكي نتغلب دون تأخير على هذا المظهر الكريه من مظاهر التعصب، فليس له مكان في الألفية الجديدة التي علينا أن نبنيها معا. فلن يمكننا أن نحقق آمال مؤسسي منظمتنا أو نتوصل إلى عالم إنساني كامل يشكل امتزاجا ملموسا لتطلعاتنا المشتركة إلى إرساء السلام والعدالة والمساواة إلا إذا اتحدنا واحترمنا اختلافاتنا وازددنا ثراء بتنوعنا.

وبموجب موقفنا القائم على المبدأ والذي لا يحيد، سيصوت وفد المكسيك لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.6.

السيد أميحمزه (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اتخذت الجمعية العامة طيلة ست سنوات متعاقبة قرارات بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. واتخاذ الجمعية العامة للقرار ٥٢/١٠ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بأكثر من ثلثي أعضاء المنظمة دلل على رغبة عدد ساحق من الدول. ووفد بلدي واثق من أن الرفض الساحق للحظر المفروض من جانب واحد على كوبا سيستمر.

وتوافق ماليزيا تماما على الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في دربن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، حيث وجه من جديد رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز دعوتهم إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لكي تنهي الإجراء الاقتصادي والتجاري والمالي المتخذ ضد كوبا. فهذه الإجراءات المتخذة من جانب واحد تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي تتعارض مع مبدأ السيادة وتسبب خسائر مادية وأضرارا اقتصادية فادحة لشعب كوبا.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/320. والواقع أن جميع استجابات الدول الثماني والخمسين والأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة الواردة في التقرير تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض من جانب واحد على كوبا. وهذا يوضح بجلاء وجهة النظر العامة، وهي أن تطبيق القانون المحلي أساسا تطبيقا يتجاوز الحدود يعد انتهاكا لسيادة الدول الأخرى ولمصالحها المشروعة. ومن الواضح

أيضا أن هذا التطبيق يتعارض وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وماليزيا تعتقد اعتقادا راسخا أنه لا مبرر لاستمرار التدابير التجارية المتخذة من جانب واحد ضد كوبا والتي تتعدى على حق الدول الأخرى في ممارسة حريتها التجارية والملاحية. وسن قانون هيلمز - بيرتون في الولايات المتحدة يتناقض أيضا ومبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية. وهو يشكل سابقة سيئة تضر بتعزيز التجارة الدولية. وقانون هيلمز - بيرتون له آثار تتجاوز الحدود، مثله مثل قانون داماتو الموجه ضد إيران وليبيا، وهما انتهاك للسيادة والسلامة الإقليمية للدول المتأثرة بهما.

وحرصا على التمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تعزيز التجارة الحرة والعلاقات الاقتصادية العادلة بين الدول، فإن ماليزيا - كما فعلت في السنوات السابقة - ستصوت لصالح مشروع القرار المقدم بشأن المسألة قيد النظر في هذه الجمعية العامة.

السيد إيزاكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): على مدى السنوات الست الماضية، كانت نتائج مناقشاتنا في الجمعية العامة بشأن البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" دليلا مقنعا على تزايد معارضة المجتمع الدولي لتطبيق مثل هذه التدابير القسرية الانفرادية. والحق أن المجتمع الدولي بأسره، بما فيه روسيا، يعتبر استمرار الحظر التجاري والاقتصادي على كوبا مظهرا من مظاهر عقلية بالية تعبر عن عصر المواجهة بين الكتلتين.

ومرة أخرى، تعلن روسيا، التي دأبت منذ عام ١٩٩٤ على تأييد القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا"، عدم مقبولية محاولات ممارسة الضغط على البلدان الثالثة لكي تحد من تعاونها مع كوبا من خلال تطبيق قانون حرية كوبا والتضامن الديمقراطي الصادر في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٦. والواقع أن المجتمع الدولي بأسره قد وصف هذا القانون، بحق، بأنه قانون تمييزي مخالف لقواعد القانون الدولي ولمبادئ حرية التجارة.

إن الإبقاء على الحظر المفروض على كوبا يؤدي إلى نتائج عكسية، وينطوي على عواقب إنسانية ضارة بشعب ذلك البلد.

ونحن نرى أن رفع الحظر وتحقيق انفراجة في العلاقات الأمريكية الكوبية من شأنهما تعزيز الاستقرار في منطقة البحر الكاريبي والمساعدة على إدماج كوبا إدماجا تاما في النظام الاقتصادي العالمي وتيسير تقدمها في مجال الأخذ بالإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، نود أن نلاحظ أنه على الرغم من محدودية التدابير التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٨ للتخفيف من القيود المفروضة على المساعدة الإنسانية المقدمة إلى كوبا، فإننا نعتبر هذه التدابير خطوة في الاتجاه الصحيح.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد أن روسيا التي تهتدي بالمبادئ الواردة في مشروع القرار، وهي مبادئ المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين - تنوي جديا أن تواصل تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة مع كوبا على أساس المصالح والمميزات المتبادلة والمتحققة بالامتثال الكامل للقواعد الدولية المقبولة، عموما، دون أي تمييز.

السيد افندي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعلن وفدي في الماضي معارضته لفرض جزاءات اقتصادية وتجارية انفرادية. ونحن نرى أن هذه الجزاءات لا تتمشى مع مبدأ مقدس، هو مبدأ سيادة الدول ومصالحها المشروعة. وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع محافل دولية عديدة، من بينها جمعيتنا، إلى رفض القانون المقصود بالذكر.

وفي هذا الصدد، فإنه مما يتصل بالموضوع أن نلاحظ أن اجتماع القمة الثاني عشر لبلدان عدم الانحياز المعقود في دربن في الشهر الماضي، قد دعا الولايات المتحدة إلى إنهاء الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا، التي أسفرت، فضلا عن كونها جزاءات انفرادية مخالفة لأحكام الميثاق، عن ضرر اقتصادي بالغ وخسائر مادية جسيمة لشعب كوبا. ودعا الاجتماع إلى التفاوض على أساس المساواة والاحترام المتبادل لتسوية الخلافات مع كوبا.

وعملا بالقرار ١٠/٥٢، قدمت إندونيسيا إلى الأمين العام معلومات تؤكد من جديد سياستها الدائمة القائمة على الامتثال الصارم لمبادئ المساواة بين الدول وعدم التدخل بشتى أشكاله في الشؤون الداخلية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتمشيا مع هذه السياسة، عارضت إندونيسيا سن وتطبيق أية قوانين أو أنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حدود الدولة التي سنتها، سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، وتكون غير متمشية مع مبادئ القانون الدولي المقبولة بصفة عامة.

ولهذه الأسباب، قرر وفدي أن يصوت مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.6.

السيد نغو كوانغ زوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على مدى السنوات الست الأخيرة المتعاقبة، أولت الجمعية العامة باستمرار أهمية عظمى للبند المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد أعربت فييت نام، إلى جانب العديد من الدول الأعضاء الأخرى، عن تأييدها الشديد لمشاريع القرارات التي نظرت فيها الجمعية العامة واعتمدتها تحت هذا البند الهام من بنود جدول الأعمال. وهذا ينبع من تأييدنا القوي لمبادئ القانون الدولي الأساسية التي تنظم العلاقات بين الأمم، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وهذه القرارات، لا سيما القرار ١٠/٥٢، المعتمد في الدورة السابقة، تعكس شدة قلق الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل ورفضهم الشديد للسياسات التي تلجأ إلى تطبيق القوانين التي تتجاوز حدود الدول التي سنتها، وتطبيق التدابير القسرية الانفرادية المفروضة من دولة ضد دولة أخرى. وهذه السياسات تتعارض مع أبسط مبادئ الميثاق ومقاصده، وأهمها على الإطلاق مبدأ المساواة في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتنتهك حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتضم فييت نام صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في المطالبة بالإنهاء الفوري التام لسياسات الحظر والحصار هذه التي تتجاوز حدود الدول والتي تتسم بطابع المواجهة، والتي فرضت على جمهورية كوبا طوال الأربعين سنة الماضية. كما نشارك المجتمع الدولي رغبته المشتركة المتمثلة في إقامة علاقات دولية وتعاون دولي سليمين يقومان على المساواة واحترام حق كل أمة في اختيار مسار تنميتها ونظامها السياسي - الاجتماعي. وتحث فييت نام الجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة، بحرارة على اتخاذ تدابير ملموسة وبذل الجهود اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

وتعتقد فييت نام أن النزاع بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا ينبغي أن يسوى بالحوار والتفاوض بروح الاحترام المتبادل واحترام استقلال الدول وسيادتها. ولذلك، نرحب بجهود الأطراف المعنية في هذا الصدد.

إن المجتمع الدولي لا يقبل أن يطبق بلد ما سياسات وتدابير حصار ضد بلد آخر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك حقها السيادي في اختيار مسارها الخاص لبناء الأمة وتنميتها.

وكما حدث في السنوات الماضية، ستصوت فييت نام مؤيدة لمشروع القرار بشأن هذا البند. ونحن إذ نعيد تأكيد صداقتنا للشعب الكوبي وتعاطفنا وتضامننا معه، نناشد الدول الأعضاء الأخرى أن تؤيد هذا النص؛ حيث أن تصويتها لصالحه هو دعم للحق والعدالة.

السيد كاسندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/53/320 وإضافتيها. كذلك أنا ممتن لوفد كوبا على عرضه مشروع القرار A/53/L.6 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

إن زامبيا تصوت تقليديا مؤيدة مشاريع القرارات بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وسوف نحافظ على تصويتنا الإيجابي هذه السنة أيضا. ويستند تصويتنا تأييدا لمشروع القرار إلى التزامنا بميثاق الأمم المتحدة. ونؤمن أنه، من الضروري، بصورة أساسية وفقا للميثاق، تطوير علاقات صداقة بين الدول والحفاظ عليها استنادا إلى مبادئ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ونشعر كذلك أن من واجب كل دولة أن تستغل آلية التعاون الدولي لحل المشاكل بين الدول وفيما بينها.

وفي رأي زامبيا، أن أحكام قانون عام ١٩٩٢ للديمقراطية في كوبا وقانون هلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ تنطوي على اختصاص قضائي خارجي فيما يتعلق بتطبيقها. وفي رأينا أن ذلك يتناقض مع القانون الدولي. ونشعر أن من الخطأ أن يحاول أي بلد في العالم أن يطبق وينفذ قوانينه الوطنية خارج أقاليمه. بل إنه لا يحق لأي بلد أن يقسر دولا أخرى أو يفرض إرادته عليها. وإلا فلن تكون هناك مساواة بين الدول في السيادة، كما لن يكون هناك مجال للتعاون الدولي.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أؤكد أن زامبيا لم تسن أو تطبق أية قوانين محلية موجهة صوب أي بلد تنطوي على اختصاص قانوني خارجي. وعلى العكس من ذلك، نحن نضطلع بحسن نية بالالتزامات الواجبة علينا بموجب الاتفاقات والاتفاقيات الدولية. ونحن نسعى أيضا، إلى الحد الممكن، إلى منح الالتزامات التي ندخل فيها بموجب الاتفاقات الدولية صفة النفاذ التي تكون للقانون الوطني.

وزامبيا ملتزمة أيضا بتعزيز حرية الملاحة والتجارة. إن زامبيا، بصفتها بلد عبور وبلدا غير ساحلي، تعيد باستمرار تأكيد حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه، وحرية العبور من خلال أقاليم دول العبور بجميع وسائط النقل، وفقا للقانون الدولي. ونحن ملتزمون أيضا بتنمية تجارة قائمة على القواعد مع جميع البلدان الأخرى في العالم، في حدود ما تسمح به قدراتنا الوطنية على الاستيراد والتصدير.

إن لزامبيا وكوبا علاقات حميمة جدا. فالبلدان يعملان على تعزيز التعاون الثنائي في العديد من مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي. وتتولى مهمة رصد تعاوننا ومراجعته لجنة مشتركة للتعاون تجتمع في عاصمتي البلدين على أساس التناوب. وعن طريق تلك اللجنة، ترمي الحكومتان الزامبية والكوبية إلى التحسين التدريجي لرفاه شعبيهما وللمساعدة على الإسهام في تحقيق أهداف بعض المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

ويسرني أن ألاحظ أن علاقاتنا مع كوبا تستند إلى الاحترام المتبادل ومبدأ عدم التدخل في شؤون الآخر الداخلية. ونعتقد أن تلك القيم تمثل جزءا من الأساس الذي ينبغي أن تبنى عليه العلاقات السليمة بين الدول.

السيد ولموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في دورات متعاقبة عبر السنوات الست الماضية، اتخذت الجمعية العامة، بأغلبية متزايدة، قرارات تطلب وضع حد فوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ومن المؤسف للغاية أن الولايات المتحدة لم تكتف بعدم الامتثال إلى هذه الطلبات وإنما استمرت في تحدي المجتمع الدولي باعتماد تعديلات على مختلف القوانين، بهدف تشديد الحصار على كوبا.

إن وفد غانا يود أن يكرر الإعراب عن رفضه للحصار على كوبا، وعلى وجه أخص لسن وإنفاذ قوانين تترتب عليها آثار اختصاص قضائي خارجي تمس سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات والأفراد داخل ولايتها، فضلا عن حرية التجارة والملاحة. فجميع هذه التشريعات تعتبر خرقا لأعراف القانون الدولي وتخالف أغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ومن المعروف عموما، وكما جاء في الوصف الذي قدمه معالي وزير خارجية كوبا هذا الصباح، أن الحصار قد أعاق على نحو خطير تنمية كوبا الاجتماعية - الاقتصادية وزاد من معاناة ملايين الكوبيين، لا سيما الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال وكبار السن. ومن الناحية المالية، تجاوزت الخسائر حتى الآن ٦٠ مليار دولار، وهو ما يساوي تقريبا ثلاثة أضعاف قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كوبا.

كما أن الآثار السلبية للحصار لا تقتصر على كوبا وحدها. فطبيعة الحصار التي تنطوي على اختصاص قضائي خارجي تضر بمصالح شركات البلدان الثالثة بحرمانها من الأرباح التي يمكنها جنيها من صفقاتها مع كوبا. وحتى المنظمات غير الحكومية يتهددها تشريع الحصار. وفي واقع الأمر، يتعرض المجتمع الدولي بأسره، بما فيه الولايات المتحدة نفسها، إلى الحرمان من بعض المكاسب المتاحة في كوبا في مجالات حساسة مثل الرعاية الصحية، كما اتضح من مراوغات سلطات الولايات المتحدة إزاء إصدار إذن فيما يتعلق بلقاح كوبي أقرته منظمة الصحة العالمية بوصفه أفضل لقاح لمنع الإصابة بالتهاب السحايا من الفئة "باء".

ونرحب بالإعلان الذي صدر مؤخرا عن حكومة الولايات المتحدة بتخفيف بعض أوجه القيود، حيث تعلق ذلك تحديدا باستئناف الرحلات الجوية المباشرة غير التجارية والتحويلات النقدية المحدودة من الكوبيين إلى أقربائهم في الجزيرة. إلا أن هذه التدابير ما هي إلا

إجراءات يعوزها الحماس وهي تقل كثيرا عن المطالبة الواسعة النطاق بالرفع التام للحصار الاقتصادي.

إن لكوبا الحق، بموجب القانون الدولي وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، في اختيار ما تراه مناسبا من الأنظمة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لتعيش في ظله. وليس من حق أي بلد أن يسعى إلى تغيير ذلك النظام عن طريق التدابير القسرية. واستمرار كوبا في البقاء رغم هذه التدابير واستمرارها في الحصول على هذا القدر الكبير من الدعم والتعاطف من المجتمع الدولي يمثل اتهاما أكيدا لجدوى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على ذلك البلد.

والغريب أن المقاطعة تشكل لائحة اتهام بحق سياسة الولايات المتحدة المعلنة بالترويج للتجارة الحرة في جميع أرجاء المعمورة. لذلك نحث الولايات المتحدة مرة أخرى على رفع المقاطعة واللجوء إلى الحل السلمي لأي خلافات لديها مع كوبا. إن التسوية التفاوضية تشكل الوسيلة الوحيدة لضمان السلام الدائم وعلاقات حسن الجوار بين البلدين.

السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية): قال الله تعالى في كتابه الكريم:

"وخلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ..." (القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٣)

أي لكي يعرف بعضكم البعض الآخر. كما نعلم جميعا، هي الخطوة الأولى نحو خلق الثقة. والثقة هي الأساس المتين للتعاون بين الشعوب. تلك هي أوامر الله. لكن من نصب من نفسه إلها في الأرض، عمل على عكس ذلك تماما. أي أنه عصى الله وخالف تعليماته، فبدأ يسلك مسالك مضادة تماما لإرادة الله وأوامره. فبدأ يفرض قرارات حظر وقرارات حصار وقرارات مقاطعة، وحتى شن الحروب في بعض الأحيان، تحقيقا لمصالحه السياسية وغير السياسية التي يريد أن يمليها على كل الشعوب، ولا يريد من تلك الشعوب أن تقول كلمة "لا".

أنا متأكد من أن الله هو الذي اختار مكان كوبا. ولو أن الأمر بيد الكوبيين لفضلوا الانتقال من موقعهم الجغرافي الحالي.

أريد أن أتوجه بسؤال محدد وقصير جدا. لماذا تفرض قرارات الحظر والمقاطعة والحصار ضد كوبا؟ ومن يمكنه أن يجيبنا على هذا السؤال البسيط؟ هلى تشكل كوبا خطرا على الولايات المتحدة؟ هل اعتدت كوبا على الولايات المتحدة؟ هل حاولت كوبا اغتيال قيادات الولايات المتحدة؟ الوقائع التاريخية تفيدنا بأن العكس هو الصحيح. وأجيب على هذا السؤال بالقول إن هذه القرارات اتخذت ضد الشعب الكوبي لأن الشعب الكوبي رفض ما أملي عليه من خيارات سياسية واقتصادية، واختار خياراته هو التي قررها لنفسه بنفسه.

إن ما يسمى بالخيار السياسي الديمقراطي الذي يراد فرضه على كوبا هو موضع انتقاد حالي في كل العالم. وأسوق دليلا على ذلك ما نشر هنا في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٢ على الأقل حتى الآن. فلقد نشرت مجلة "تايم" في عدة أعداد، بدءا من عام ١٩٩٢، أي بعد انهيار التوازن الدولي، وكذلك مجلة "فورن أفيرز"، مقالات خلصت جميعها إلى القول إن البحث جار عن ديمقراطية تكون فيها البطولة للناخب وليس للنائب. أي للمواطن وليس للممثل.

والأمر كذلك في شأن الخيار الاقتصادي. فيكفي أن نعيد إلى الأذهان ما صرح به أحد أساطين النظام الرأسمالي قبل أسابيع قليلة جدا، هنا في الولايات المتحدة، من أن النظام الرأسمالي قد بدأ يتفكك. وكدليل على ذلك يكفي الاستشهاد بالأزمات الاقتصادية المشهودة في عالم اليوم في كل القارات، والتي تعود في أساسها إلى هذا النظام. إذا لماذا نفرض على كوبا خيارا سياسيا وآخر اقتصاديا ثبت ويثبت فشلهما تدريجيا.

للشعب الكوبي خياراته. فلنحترم حريته. وبلادي تقف بقوة إلى جانب الشعب الكوبي وقيادته، ليس فقط في التصويت على مشروع القرار المعروض علينا، بل تقف معهما دائما وستظل كذلك بثبات.

السيد مرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ عام ١٩٩٢ دأبت الجمعية العامة على النظر في بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء المقاطعة الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، واتخاذ قرارات متعاقبة تطالب بإنهاء المقاطعة. ورغم أن المطالبة بإنهاء المقاطعة

تعاظمت من ٥٩ صوتا مؤيدا في عام ١٩٩٢ إلى ١٤٣ في عام ١٩٩٧ - لتمثل ٧٧ في المائة من مجموع الدول الأعضاء - فإن مواصلة النظر في هذا البند في هذه السنة تذكرنا بأن نداء المجتمع الدولي لا يلقى آذانا صاغية. ومن شديد الأسف أن الحصار يستمر ضد رغبة المجتمع الدولي.

وأثناء النصف الأول من عام ١٩٩٨ بدأت تلوح في الأفق علامات تحسن في العلاقة بين كوبا والولايات المتحدة - على وجه التحديد إعلان حكومة الولايات المتحدة عدة تدابير تهدف إلى استئناف الرحلات الجوية المباشرة وتحويل الأموال بقدر محدود من قبل المقيمين في الولايات المتحدة إلى أسرهم في كوبا، وتقليص القيود على شحن التبرعات الإنسانية والأدوية والمواد الغذائية إلى كوبا. والاتفاق الذي يسمح للطائرات الكوبية التجارية بالتحليق فوق أجواء الولايات المتحدة كان تطورا مشجعا. إلا أن الحصار يستمر في الحاق الأذى بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية الكوبية.

وتقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة في التقرير الوارد في الوثيقة A/53/320 إن حالة الأطفال في كوبا لا تزال تتأثر تأثرا ضارا بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك الحظر. وحالة الخدمات في نظام الصحة العامة خطيرة، وخدمات صحة النساء خصوصا لا تزال تتراجع تراجعا خطيرا. والحصار المفروض على كوبا هو في الواقع حصار وحشي وظالم. ومما يدعو إلى الأسف البالغ أن الناس الأبرياء يقعون ضحايا لأسباب لم تعد صحيحة ولا سليمة. ويدأب وفد ميانمار على الإعراب عن رفضه للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم المفروض على كوبا الذي يؤثر تأثيرا ضارا في كل جانب من جوانب حياة ١١ مليون نسمة.

إن وفد ميانمار، وكما فعل في السنوات الماضية، سيصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.6، وذلك دعما لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإظهارا لتضامننا مع شعب كوبا خلال هذا الوقت العصيب.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يؤيد البيان الذي سيدلي به صباح هذا اليوم ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تجتمع الجمعية العامة للعام السابع على التوالي للنظر في هذا البند المعروض علينا. ولأربعة عقود تقريبا حتى الآن، ما زالت حكومة كوبا تناشد المجتمع الدولي أن يساعد في إنهاء هذا الحظر الذي يسبب إضعافها والذي وضع عمدا لخنق اقتصادها.

وتشعر حكومتي بالأسى لأنه ليس لدينا حل فوري نقدمه للشعب الكوبي الذي يعاني ما يعانيه اليوم، بل إننا موجودون هنا للبت مرة أخرى في مشروع القرار نفسه. ولقد تكلم وفد بلادي في مناسبات عديدة في الماضي، وهو يتكلم الآن ليدعو إلى وضع حد لهذا الخطر غير المبرر إطلاقا، الذي يصيب الاقتصاد الكوبي بالشلل ويعرض حياة العديدين من الناس الأبرياء للحظر، بمن فيهم المرضى والمسنون والأطفال، الذين يتعين عليهم أن يتحملوا وطأة هذا العمل التعسفي والانتقامي.

وفي هذه الحقبة، حقبة ما بعد الحرب الباردة حيث تعتنق المعايير الأساسية للقانون الدولي والتعايش فيما بين الدول السيادية والمستقلة ويُنادى بها علنا، فإنه لمن السخرية أن يتعين علينا التصدي لأهم خرق أساسي لمعايير القانون الدولي هذه.

ومما يبعث على زيادة القلق في السنوات الأخيرة ما أخذ يتصف به هذا الحصار من طابع ومن تأثير يتجاوزان حدود الدول ويقاربان التدخل في حرية التجارة والملاحة الدوليين لدول ذات سيادة. وبما أن الأمم المتحدة نفسها لم تَر أنه من المناسب أو من الضروري اتخاذ أي إجراء من هذا القبيل ضد كوبا، فإن وفد بلادي يرى أنه ينبغي لجميع البلدان أن تكون قادرة تماما على الدخول في عمليات اقتصادية وتجارية ومالية مع كوبا.

إن مجرد وقوف بلد واحد منعزلا فيما يتصل بهذا الموضوع ينبغي أن يكون دليلا واضحا على أن المجتمع الدولي لا يستطيع بعد الآن أن يتحمل هذا التدخل. فاليوم كوبا، وغدا يمكن أن يكون أي بلد من بلداننا.

وزمبابوي، على غرار الأعضاء الآخرين من بلدان حركة عدم الانحياز، تسترشد بموقف الحركة الذي اتخذته منذ عهد طويل في أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقاوم جميع أشكال التدخل بكل أنواعه والضغط الاقتصادي وأي تدابير أخرى، بما في ذلك القوانين التي تتجاوز حدود الدول، ضد البلدان النامية من أجل منعها عن

ممارسة حقها بحرية في تقرير أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد دعت بلدان عدم الانحياز مرة أخرى في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته في دربن، بجنوب أفريقيا، هذا العام إلى رفع الحظر المفروض على كوبا. ويحدو زمبابوي أمل وطيد في أن يجري حوار بناء بشأن المواجهة القائمة حيال معالجة هذه المسألة.

لذلك سيظل وفد بلادي على موقفه الثابت وسيصوت لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الآن.

السيدة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونضم صوتنا إلى أصوات الدول الأعضاء التي أعربت عن الحاجة إلى وضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا.

وتود دول الجماعة الكاريبية أن تؤكد مجددا الأهمية التي تعلقها على الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي وعلى حرية التجارة والملاحة. ونحن لا نزال نعارض تطبيق القوانين الوطنية التي تتجاوز حدود الدول، الأمر الذي من شأنه أن يضع عقبات اصطناعية أمام التجارة وينكر على الدول المساواة في السيادة بينها.

وتمشيا مع سياسة الاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، تسعى بلدان الجماعة الكاريبية إلى توسيع وتعزيز علاقاتها مع كوبا، وتسعى إلى تعزيز تكامل كوبا الاقتصادي تدريجيا مع المنطقة دون الإقليمية عن طريق التعاون والتجارة الفعالين.

ونؤمن بأن اتباع نهج الحوار البناء من شأنه أن يزيل مخاطر التوتر والصراع في منطقة الكاريبي ويحسن آفاق التنمية السلمية فيها.

وبناء على ذلك، تؤيد بلدان الجماعة الكاريبية محتوى مشروع القرار A/53/L.6 وستصوت لصالح اعتماده.

السيد الهيتي (العراق): إن ما يؤسف له حقا هو اضطرار المجتمع الدولي، ممثلا بالجمعية العامة، إلى الاستمرار في تناول هذا البند من جدول الأعمال على الرغم من صدور ستة قرارات دولية متتالية تطالب جميعها الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على كوبا.

إن تصويت الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، أي ما يعادل ٧٧ في المائة من الدول الأعضاء إلى جانب جميع هذه القرارات، يؤكد من جديد شعور المجتمع الدولي القوي والرافض لهذه الإجراءات ايمانا منه بأن التدابير الأحادية ذات الطابع القسري في الواقع تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك مبادئ المساواة القانونية بين الدول وتناقض مبادئ احترام سيادة وكرامة الدول، إضافة إلى أنها تعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية ليس فقط للدولة أو الدول المستهدفة، وانما لدول أخرى ثالثة وذلك بحكم كون آثار مثل هذه الإجراءات تتجاوز حدود الدولة المشرعة لها.

إن التقارير التي قدمتها كوبا والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تشير جميعها إلى أن التدابير القسرية التي لا تزال تطبقها الإدارة الأمريكية ضد كوبا هي ذات أثر خطير على صحة ورفاهية وحقوق الإنسان للمواطن الكوبي وذلك بسبب شحة المواد الغذائية والطبية التي يحتاجها المواطنون الكوبيون.

وإذا ما علمنا أن الإجراءات القسرية الأمريكية هذه قد كلفت الاقتصاد الكوبي أكثر من ٦٠ بليون دولار، فإننا ندرك فداحة الضرر الذي تلحقه هذه الإجراءات بالمواطن الكوبي بدون أي مسوغ قانوني أو أخلاقي. ويمكن للمرء أن يدرك خطورة أبعاد هذه التدابير الأمريكية إذا وضعها ضمن سياق السياسة الأمريكية الحالية التي فرضت، منذ عام ١٩٩٢ فقط، عقوبات اقتصادية ٦١ مرة على مصالح الدول الأخرى. وتفرض الولايات المتحدة حاليا العقوبات أو تهدد بفرضها على نحو ٧٥ دولة يسكنها أكثر من نصف سكان العالم، دون أدنى اهتمام بنتائجها الكارثية على السكان المدنيين في هذه البلدان أو حتى بالضرر الذي تلحقه هذه العقوبات بالمصالح الأمريكية نفسها.

أظن أننا نتفق جميعا على أن أبسط مستلزمات احترام حقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا هي عدم استخدام الغذاء والدواء كسلاح للضغط السياسي. وإن من أبسط مستلزمات الديمقراطية الاستماع إلى رأي الأغلبية

في أية قضية من القضايا. وهذا ما لم تفعله الولايات المتحدة في كلا الحالتين، الأمر الذي يعني أن واشنطن قد فشلت فشلا ذريعا في احترام هذه المبادئ التي يُجمع المجتمع الدولي على ضرورة التقيد بها.

لذلك نود أن نجدد مرة أخرى، من هذه المنصة، الدعوة للحكومة الأمريكية لكي تكف عن هذه السياسة المؤذية وغير المبررة، وتنتهج بدلا من ذلك سياسة جديدة تشجع الحوار وتكفل سيادة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، انطلاقا من مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية وايمانا بمبدأ حرية التجارة الدولية.

أخيرا يحدونا أمل كبير بأننا لن نحتاج إلى تناول هذا البند مرة أخرى في الدورة المقبلة للجمعية العامة بعد أن تكون الولايات المتحدة قد استجابت لإرادة المجتمع الدولي ورغبته الصادقة في إنهاء معاناة الشعب الكوبي التي استمرت فترة طويلة جدا.

السيد جلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تجتمع هذه الهيئة مرة أخرى للنظر في مشروع قرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

في مناسبات سابقة تقدمت هذه الجمعية بحجج قاطعة على لزوم إنهاء الحصار من خلال اعتمادها بأغلبية الأصوات مشاريع القرارات المطروحة على الدول الأعضاء. وجنوب أفريقيا كان يحدوها الأمل بأن يؤدي هذا الرفض الساحق إلى دفع الولايات المتحدة إلى النظر في إمكانية رفع الحصار الأحادي الجانب الذي لا مبرر له ضد كوبا. لذا نشعر بالقلق من أن هذه الجمعية لم تر، بعد اتخاذ كل هذه القرارات، أي تحرك نحو الامتثال لتلك القرارات. وعلى النقيض من ذلك، لم تكتف الولايات المتحدة باعتماد تدابير جديدة لتشديد الحصار، بل إنها تواصل تطبيق قانون هلمس - برتون الذي تمتد أحكامه إلى ما وراء حدود الولايات المتحدة، والذي يستهدف معاقبة بلدان ثالثة ومواطنيها الذين يحبذون الاتجار مع كوبا.

إن الإبقاء على الحصار والتدابير المتجاوزة لحدود البلد خلق انطباعا لا مفر منه بأن الولايات المتحدة الأمريكية عاقدة العزم على فرض إرادتها على كوبا وعلى دول أخرى ذات سيادة. لذلك فإن تصرف المجتمع الدولي بحماس أكبر يكتسي أهمية حاسمة لإنهاء الحصار الذي يمثل خرقا صارخا لمبدأي سيادة الدول وحرية التجارة والملاحة الدولية ولكل الأعراف الأساسية الأخرى التي تحكم العلاقات الدولية، المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويؤمن وفدي بأن من الجوهري أن يتخذ الطرفان تدابير هادفة إلى تسوية خلافاتهما بوسيلة الحوار والتفاوض على أساس المساواة والاحترام المتبادل. ومن المهم أيضا ملاحظة أن أعدادا متزايدة من العناصر المضطلعة بأدوار هامة والهيئات العامة والمحافل الحكومية الدولية قد أعربت عن استهجانها لهذه الإجراءات العقابية. وهذه المعارضة من طائفة متنوعة عريضة من الرأي العام الدولي اكتست ثقلا مضافا وأهمية زائدة بقرارات حركة عدم الانحياز وباهتمام شخصيات معروفة عديدة في الولايات المتحدة نفسها، مما يعطي الدليل المقنع بمساس الحاجة إلى قيام الولايات المتحدة بفك قبضتها الاقتصادية والتجارية الخانقة عن رقبة كوبا.

وتقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية ضمان رفع الحصار الظالم ليتسنى للشعب الكوبي أن يعيش في ظل ظروف تشجع رفع معنوياته.

وستصوت جنوب أفريقيا لصالح مشروع القرار المطروح علينا.

السيد خليل (السودان): ظلت الجمعية العامة طيلة أكثر من خمس سنوات تبحث موضوع الحصار الاقتصادي والتجاري وتنادي برفع هذا الحصار. واليوم يود وفد بلادي أن يعرب من جديد عن عميق القلق لاستمرار هذا الحصار على كوبا وعلى جميع الدول التي فرضت عليها الولايات المتحدة إجراءات اقتصادية وتجارية مماثلة بشكل أحادي وفردي.

لقد فرضت الولايات المتحدة مؤخرا إجراءات مماثلة على بلادي كنوع من الضغط لإثنائنا عن الطريق الذي اخترناه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يناقض ويشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي وللقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية، ويؤثر على جميع جوانب الحياة في البلدان المفروضة عليها مثل هذه الإجراءات. لذلك يرفض السودان استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية.

إن جميع التقارير التي أعدها الأمين العام، وآخرها تقريره المضمن في الوثيقة A/53/320 بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قد بينت الآثار المدمرة للحصار الاقتصادي على شعب كوبا، وخاصة على القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل نظام توفير الخدمات الصحية والزراعية.

إن محاولة بعض القوى نقل نظام حكم خاص بها إلى البلدان النامية دون مراعاة لظروفها الثقافية والتاريخية، يعد أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في العالم. كما أن النزعة الأحادية التي تفرض إجراءات قسرية تمنع انسياب التجارة الدولية وتضع العقبات أمام نقل التكنولوجيا، والنزوع للعدوان المسلح على الأبرياء، مثل الذي تعرضت له مؤخرا إحدى المنشآت الرئيسية في بلادي - كل هذا يهزم روح سان فرانسسكو التي أنشأت الأمم المتحدة لممارسة التسامح والعيش في سلام بين جميع الدول. وإذا كان هذا هو الحال قبل ٥٠ عاما، فنحن اليوم أكثر حوجة لهذه الروح في ظل العولمة التي أدت إلى ترابط العالم لبناء مستقبل أفضل يتسم بالتكامل والتفاعل البناء بين الجميع.

إن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة حول هذه المسألة تنص جميعها على أن تمتنع الدول عن سن أو تطبيق قوانين لها آثار تتجاوز حدودها. ومن هذا المنطلق يطالب وفد بلادي برفع الحصار المفروض على كوبا وعلى جميع الدول التي تأثرت بمثل هذه القرارات الأحادية. ويؤكد وفد بلادي مرة أخرى وقوفه ودعمه لمشروع القرار الكوبي وسيصوت لصالحه.

في الختام يؤكد وفد بلادي على ضرورة تسوية جميع المسائل على أساس المساواة بين الدول والاحترام المتبادل والتعايش السلمي بينها.

السيد مواكواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): البند المعروض علينا من جدول الأعمال يتناول موضوعا ظل للأسف يشغل بال هذه الجمعية منذ عدة سنوات. ووفد جمهورية تنزانيا المتحدة، مثلما فعل في السنوات السابقة، يدلي بكلمته تأييدا لمشروع القرار المقدم في إطار هذا البند.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن النداءات الدولية والجهود المبذولة باسم الشعب الكوبي ضرورية ولها ما يبررها وملحة. وقد دأبت الجمعية العامة منذ عدة سنوات على استرعاء اهتمام الولايات المتحدة إلى مساس الحاجة إلى رفع الحصار الذي فرضته على كوبا كخطوة نحو تطبيع علاقاتها مع كوبا. ومن أسف أن نداء المجتمع الدولي يجري تجاهله على ما يبدو.

ويزداد القلق الذي يشعر به وفدي من أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ظل مطبقا رغم ستة قرارات اتخذها المجتمع الدولي، من خلال هذه الجمعية. واستمرار الأمور على هذا المنوال يثير خيبة الأمل لسببين رئيسيين الأول، أنه يعني أن سلسلة القرارات التي اتخذتها الجمعية لا نتيجة لها، وهذا يصبح، بالتالي، تحديا لسلطة الجمعية وميثاق الأمم المتحدة. والثاني، من دواعي الأسف الشديد أن إدامة حالة الأمر الواقع هذه أسهمت في قيام حالة من العذاب الإنساني الحقيقي في كوبا نتيجة للعبء الثقيل الملقى بدون مبرر على كاهل حكومة كوبا.

منذ عهد قريب جدا غمرتنا مشاعر الأسى والتعاطف عندما شهدنا الطريقة التعسة التي عرقل الحصار بها التعاون الدولي المقدم من باب الاستجابة الإنسانية تجاه المأساة التي حلت بالشعب الكوبي بسبب الإعصار جورج.

لقد اتخذت هذه الجمعية موقفا حازما تجاه شرعية قانون هلمس - برتون الذي أقره كونغرس الولايات المتحدة. إن التشريع هذا خال من كل مقومات الشرعية بموجب القانون الدولي. وإن لاشرعيته تكمن لا في كونه يتضمن أحكاما تتجاوز آثارها حدود الولايات المتحدة فحسب، وإنما أيضا في عرقلته التجارة والتعاون الدوليين المشروعين. وإننا نواصل الوقوف بثبات ضد هذا التشريع. فلا يجوز تشجيع أي بلد على مواصلة اتخاذ قرارات أحادية الجانب على حساب التعاون الدولي المثمر، ولا يجوز أيضا السكوت عن هذا التصرف. هذه التصرفات تصرفات ضارة في عصر العولمة وتأتي بنتائج عكسية حقا.

ويشعر وفدي بالقلق أيضا من غياب أي تدابير يمكن التعويل عليها لدفع الطرفين إلى الحوار، رغم حقيقة أن الحرب الباردة حلت أوزارها منذ زمن. إن العبء الذي يرزح تحته كاهل كوبا لا يخدم مصالح شعب الولايات المتحدة مثلما يضر بمصالح الشعب الكوبي. بل إن استمرار العلاقات المتوترة بين البلدين، وبلادي تتمتع بعلاقات ودية مع كليهما، لا تخدم مصالح أي منا، بما في ذلك مصلحة الأمم المتحدة.

لذلك نواصل توجيه الدعوة إلى الولايات المتحدة بأن ترفع الحصار وتبني جسورا مفيدة بين الدولتين لتشجيع التفاهم المتبادل ورخاء أبناء شعبيهما. وهذا من شأنه أن يسهم في نشر الوئام.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): نجتمع اليوم مرة أخرى للسنة السابعة على التوالي لمناقشة البند المعنون: "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

إن موقف الجمهورية العربية السورية كان دوما ولا يزال يتمثل في الإيمان بحق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وإن هذا الحق منصوص عليه في مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعتبر دستور هذه المنظمة العالمية ومرجعها الأول والأخير.

لقد تعرضت كوبا على مدى ما يقرب من أربعة عقود لشتى أشكال الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لا يزال مصدر قلق دولي. لقد آن الأوان لوضع حل لهذا المأزق الكبير. ولقد عبَّرت كوبا مرات عديدة عن رغبتها في إزالة هذا الحصار عن طريق الحوار. وإننا نؤيد دعوة كوبا المخلصة لإجراء حوار بنَّاء مع الولايات المتحدة، على أساس المساواة والاحترام المتبادل وحُسن الجوار، لتسوية جميع المسائل المعلَّقة بين الطرفين لما فيه خير البلدين والشعبين.

لدى إجراء دراسة بسيطة لنتائج التصويت على هذا القرار على مدى السنوات السبع الماضية، نجد أن مؤيدي هذا القرار في عام ١٩٩٢ كانوا ٥٩ دولة، ثم ارتفع العدد إلى ١٤٣ دولة في العام الماضي ١٩٩٧. أما الدول التي امتنعت عن التصويت على هذا القرار في عام ١٩٩٢، فقد كان عددها ٧١ دولة، وأصبحت ١٧ دولة فقط في العام الماضي، مما يدل على أن تزايد التأييد الدولي الذي تحظى به قرارات الجمعية العامة حول هذا البند إنما هو دليل راسخ على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وضرورة احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختارها كل دولة بملء إرادتها، وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها مناسبة لها؛ وهذا أيضا دليل أكبر على أن العالم قد سئم وملَّ من ازدواجية المعايير واتخاذ القرارات الانتقائية، وتجاهل النداءات الصادرة عن الجمعية العامة في قراراتها السابقة ووضع هذه القرارات على الرف.

ونؤكد هنا على أن أية قرارات تختارها أية دولة من شأنها أن تمس سيادة دولة أخرى، إنما تتنافى ومبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء كما ورد في المادة الثانية من الميثاق. ونشير بهذا الصدد إلى بيان قمة دول عدم الانحياز الأخير في دربان في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر الماضي، الذي طالب الولايات المتحدة بوضع حد لهذا الحصار الذي طال أمده، والذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن استمرار إجراءات الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا قد فاقمت الضرر والمعاناة بالشعب الكوبي، ولا سيما بأطفاله، وزادت هوة الخلافات بين كوبا والولايات المتحدة.

إن قرار العام الماضي ١٠/٥٢، الذي حاز على ١٤٣ صوتا، دليل ديمقراطي بالغ الأهمية ومقنع لمعتنقي الديمقراطية، وهو كذلك باعث قوي لضرورة إلغاء الحصار المفروض على كوبا.

لقد عبَّر المجتمع الدولي في مناسبات عديدة عن رفضه للقانون الذي سنته الولايات المتحدة الأمريكية، والمسمى "قانون هيلمز - بيرتون" والذي يتجاوز التشريعات الوطنية ليمس سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا. إن ذلك القانون والإجراءات التشريعية الملحقة به تتجاهل المبدأ الأساسي المتمثل في احترام سيادة الدول؛ وهو انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحرية التجارة والملاحة الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، وانتهاك لقواعد نظام التجارة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فهو انتهاك لإرادة الشعوب. وبناء على ذلك كله، فإن وفدي سوف يؤيد مشروع القرار A/53/L.6 الذي تنظر فيه الجمعية العامة اليوم.

السيد انجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلن حكومة ناميبيا مرة أخرى وقوفها وراء دعوة الجمعية العامة الموجهة إلى الدول بأن تحجم عن سن وتطبيق قوانين وقواعد تنظيمية تتجاوز آثارها حدود الدولة المشرعة وتمس سيادة دول أخرى، وتضر بالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين للولاية التشريعية لتلك الدول، وتعرقل حرية التبادل التجاري

والملاحة. وفي هذا الصدد تعلن ناميبيا أنها لم تسن أو تطبق ولن تسن أو تطبق ضد كوبا - بل وضد أي بلد آخر - أية قوانين أو قواعد تنظيمية يمكن أن تمنع الاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية بين كوبا والبلدان الأخرى.

وتنظر حكومة ناميبيا ببالغ القلق إلى عدم الامتثال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تسعى إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على شعب كوبا. وعلى نفس المنوال، تعتبر ناميبيا قانون هيلمز - بيرتون انتهاكا لسيادة الدول وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحرية التبادل التجاري والملاحة، وخرقا للنظام التجاري الدولي أيضا. كيف تستطيع أن تتكلم عن العولمة وتفرض في الوقت نفسه قيودا على حرية التبادل التجاري والاستثمار؟

إن حكومة ناميبيا، انطلاقا من احترامها التام لسيادة الدول وحق الشعوب في تقرير المصير، واعترافا منها بالأعراف والمبادئ التي تحكم علاقات التعاون السلمي الودية بين الدول، تعرب عن تضامنها الكامل مع شعب كوبا وتطالب برفع الحصار الذي فُرض عليه منذ أكثر من ٣٠ سنة.

إن وطأة الحصار موثقة توثيقا جيدا ومعروفة. والسؤال الذي يجب أن يطرحه المرء الآن هو: حتى متى يتعين على شعب كوبا أن يتحمل العذاب قبل رفع هذا الحصار وكم من الأرواح يجب أن تُزهق بسبب الافتقار إلى الأدوية الأساسية والمعدات الطبية قبل الاستجابة للنداء؟

إن حكومة ناميبيا تؤكد التزامها بإلغاء ورفع الحصار عن كوبا بصورة تامة وستصوت لصالح مشروع القرار A/53/L.6 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

السيد كتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ما انفكت الجمعية العامة تجد نفسها، منذ سبع سنوات، مضطرة إلى النظر في مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ويأسف وفدي شديد الأسف من أن الطرفين لم يتمكنا حتى الآن من حسم هذه المسألة.

وفي مؤتمر القمة الذي عقد بدربن، في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، دعا رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى إلى إنهاء التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا، هذه التدابير التي تتعارض وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي ومبدأ حُسن الجوار وتسبب خسائر مالية وتلحق ضررا اقتصاديا كبيرا بالشعب الكوبي، وطُلب إلى الولايات المتحدة أن تسوي خلافاتها مع كوبا من خلال التفاوض على أساس المساواة والاحترام المتبادل، عملا بقرارات الجمعية العامة. وفي هذا السياق، تعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه من مصلحة السلام والتنمية في تلك المنطقة من العالم، ومن مصلحة الشعبين الأمريكي والكوبي أن يواصل الطرفان بجدية مفاوضاتهما لحسم مشكلتهما في أقرب وقت ممكن، مما يتماشى والاتجاه العالمي الحالي نحو الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي.

لقد عارضت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دوما اتخاذ تدابير إكراهية واقتصادية أحادية في العلاقات الدولية. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ٣٠ عاما لم يعرقل فقط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزيرة، وإنما عرقل أيضا التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية العادية بين كوبا وعدد من البلدان الأخرى. وعلى أساس مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحرية التبادل التجاري والملاحة الدولية، تعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن الوقت قد حان لرفع الحصار وتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا في أقرب وقت ممكن، وهذا من شأنه أن يعزز الاستقرار في المنطقة ويساعد كوبا، وهي بلد نام. على الاندماج بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي المعولم والمحرر.

وعليه، يود وفد لاو أن يعرب عن تأييده لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.6، الذي قدمته كوبا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وأعطي الكلمة

لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نقطة نظام.

السيد راي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن نبدأ في التصويب، يود وفد بلدي أن يطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم توضيحا.

يتضمن تقرير الأمين العام (A/53/320) ردود الحكومات التي استُلمت حتى ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨. والرد الذي أرسلته حكومة بلدي إلى الأمين العام، الذي تؤيد فيه القرار ١٠/٥٢ كان بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨. ومع ذلك، لم يعثر وفد بلدي على ذلك الرد في تقرير الأمين العام. ولذلك يطلب وفد بلدي إلى الأمانة أن تصدر مرة أخرى تقرير الأمين العام بحيث يتضمن رد حكومة بلدي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد أحيط علما بتعقيباته وستتخذ الأمانة العامة الإجراء المناسب لتصحيح هذا السهو.

ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/53/L.6.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل التصويت قبل التصويت.

هل لي أن أذكّر الوفود بأن مدة بيانات تعليل التصويت تقتصر على عشر دقائق وتلقي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مانز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروع القرار المعنون: "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

اسمحوا لي أن أؤكد مجددا في هذه المناسبة أنه فيما يتعلق بكوبا، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر أي عملية انتقالية إلى ديمقراطية تعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن انتعاش مستدام وتحسين مستويات المعيشة للشعب الكوبي، كمسائل ذات أولوية. ويعترف الاتحاد الأوروبي بأن بعض التطورات الإيجابية قد تحققت، إلا أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحالة السياسية والاقتصادية في كوبا ويُعرب عن أمله بإجراء تحسينات دائمة وهامة.

لقد رأى الاتحاد الأوروبي في زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى كوبا وإطلاق سراح السجناء السياسيين استجابة لنداء البابا خطوات ايجابية نحو مزيد من الحرية الدينية والمدنية، ويتطلع إلى استمرار هذه العملية. ومع ذلك، فإننا ندين احتجاز عدد كبير من الناس، بمن فيهم أربعة من كبار الأعضاء في الفريق العامل من أجل العصيان الداخلي، الذين مارسوا بطريقة سلمية حقوقهم في حرية التعبير والانتماء.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على المسؤوليات الأساسية للسلطات الكوبية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كحرية الفكر والرأي والتعبير، والتجمع والانتماء، فضلا عن الحريات المرتبطة بإحقاق العدالة، وفي هذا الصدد، يحث السلطات الكوبية على إطلاق سراح جميع سجناء الضمير وإعادة دمجهم بصورة كاملة في المجتمع. ونناشد السلطات الكوبية أن تتعاون مع الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بأن الحكومة الكوبية اتخذت خطوات نحو تحقيق تكامل اقتصادي أفضل ويؤكد على ضرورة فتح الاقتصاد الكوبي بصورة متدرجة ولا رجعة فيها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على رغبته في أن يكون شريكا لكوبا في هذه العملية. ومع ذلك، فإن تعاونه الكامل مع كوبا سيتوقف على ما تضطلع به من تحسين في مجال حقوق الإنسان والحرية السياسية.

وكما عبر الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإن سياستنا لا تتمثل في إجراء تغيير عن طريق التدابير الإكراهية مما يؤدي إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها الشعب الكوبي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه كوبا هي في الدرجة الأولى مسألة تتعلق بهاتين الحكومتين. إلا أن الاتحاد الأوروبي أوضح أنه يعارض توسيع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة بما يتجاوز حدود ولايتها القضائية، مثل الحظر الوارد في ما يسمى بقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ و"قانون هلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦".

علاوة على ذلك، نود أن نؤكد مجددا على أن معارضة الاتحاد الأوروبي القوية، استنادا إلى القانون والمبدأ، لفرض مقاطعة ثانوية وللتشريع الذي يتجاوز أثره حدود الولاية القضائية للبلد وأثره الرجعي، لا تزال ثابتة لم تتغير.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي تشريعا وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على قانون هلمز - بيرتون التي تتجاوز الولاية القضائية للولايات المتحدة، يحظران الامتثال لذلك التشريع.

وفي ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، في اجتماع القمة الذي انعقد في لندن بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تمت الموافقة على مجموعة من الأمور المتعلقة بقوانين الولايات المتحدة الخاصة بالجزاءات، شملت التزاما من إدارة الولايات المتحدة بأن تقاوم في المستقبل أي تشريعات من هذا النوع تمتد أحكامها إلى خارج نطاق حدودها الإقليمية، وتفاهما فيما يتعلق بقواعد لتعزيز حماية الاستثمارات.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن ذلك يمثل خطوة هامة إلى الأمام في سبيل تسوية خلافاتنا مع الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع. ومع ذلك نشدد على أنه ينبغي أن يقابل التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ تلك الصفقة التزاما مماثلا من جانب الولايات المتحدة. ونحن نتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال.

ولجميع هذه الأسباب، ستؤيد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يعرب عن قلقه إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي يمس المصالح المشروعة لأشخاص وكيانات أخرى، ويعوق حرية التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات.

إن رفع الحصار هو أفضل وسيلة لتشجيع حرية التجارة، والاتصالات، والمرونة والحوار، بما في ذلك الحوار الانتقادي، وهو أجدى وسيلة لتشجيع التغيير في كوبا نحو الديمقراطية النيابية، التي نرى أنها النظام الذي يكفل حريات المواطنين الأساسية.

ولهذا سيصوت وفد الأرجنتين مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.6.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على المبادئ التي تسترشد بها البرازيل في النظر في هذا الموضوع، إذ سنصوت مرة أخرى مؤيدين مشروع القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

فأولا ينبغي تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية. وأي تدابير قسرية أخرى، مثل فرض الجزاءات وعمليات الحصار، التي تشكل استثناءات لهذه القاعدة العامة، ينبغي ألا يُلجأ إليها إلا بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى، وينبغي أن تستند في جميع الحالات على أساس قوي من القانون الدولي.

والجزاءات وعمليات الحصار التي تناقض القانون الدولي لا تسهم في حل أي نزاع، وإنما تثير المزيد من التوترات. وإذا كانت تؤثر على مصالح دول ثالثة، مثل الحالة قيد النظر في الجمعية العامة، فإن للمجتمع الدولي سببا أقوى للشعور بالقلق. وما يسمى بالقانون المتعلق بالحرية في كوبا والتضامن معها، الساري المفعول في الولايات المتحدة الأمريكية، قد رفض في عدد من المحافل الدولية، من بينها منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو، والقمة الأمريكية - الأيبيرية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وهو يتناقض مع الالتزامات القانونية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وتنضم البرازيل إلى ما يشبه الإجماع بين أعضاء المجتمع الدولي على رفض هذا التدبير الانفرادي. وبصرف النظر عن الجانب القانوني، لا نعتقد أنه يسهم في تحقيق الهدف المتمثل في الإدماج الكامل لكوبا في منظومة الدول الأمريكية.

السيد يو كوينغتاي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد اعتمدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا قرارات تدعو جميع البلدان إلى الامتناع عن سن وتنفيذ قوانين تتعارض مع المبادئ الواردة في الميثاق والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية وتضر بالمصالح الاقتصادية

المشروعة لبلدان ثالثة. ومن المؤسف أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تستجب على نحو إيجابي لهذا النداء الموجَّه من المجتمع الدولي، وظلت مصرة على الامتناع عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

والجزاءات وعمليات الحصار التي فرضتها الولايات المتحدة طوال السنين قد تسببت في مصاعب جمة لجهود الشعب الكوبي الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عملية إعادة البناء.

ونتيجة لذلك، تعطلت المحاولات لإحداث تحسينات في مستويات معيشة الشعب الكوبي، وعلى وجه الخصوص ترتبت على ذلك آثار ضارة لصحة ورفاه النساء والأطفال. وهذا انتهاك واضح لحقوق الإنسان لشعب يعيش في بلد آخر.

وعلاوة على ذلك، عرقلت الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة أيضا إقامة علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية بين كوبا والعديد من البلدان الأخرى، فأضرت بحقوقها ومصالحها المشروعة.

وبما أننا خلفنا الحرب الباردة وراءنا منذ بضع سنوات، ينبغي ألا نسمح لهذه الحالة بأن تستمر. وقد علَّمنا التاريخ أن الخلافات بين الأمم لا يمكن أن تسوى بفعالية إلا من خلال الحوار والمفاوضات القائمة على أساس المساواة واحترام كل طرف للخيارات المستقلة للطرف الآخر. ويحدونا الأمل في أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات بنَّاءة تتماشى مع التوجه السائد في هذا العصر.

وعلى أساس ما تقدم، سيصوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد كرايتون (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على الرغم من أن أستراليا تشاطر بعض الدول الأعضاء قلقها إزاء الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان والحرية السياسية في كوبا، فإننا لا نرى أن عزل كوبا من خلال الجزاءات الاقتصادية وسيلة فعالة لتحقيق حقوق الإنسان والإصلاح السياسي.

وقد أعربت أستراليا باستمرار عن موقفها المبدئي المعارض لقيام دول أعضاء بسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها التي تتجاوز حدود تلك الدول سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات وأشخاص خاضعين لولايتها القضائية كما تمس حرية التجارة والملاحة. وترى أستراليا أن مثل هذه القوانين والتدابير لا تجد تسويغا في مبادئ القانون الدولي. ويساور أستراليا القلق إزاء الجوانب الانفرادية والتي تتجاوز آثارها حدود الولايات المتحدة، من قانون هلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦، والتي تقنن وتوسع الحصار باستهدافها المستثمرين الأجانب في كوبا.

ولهذا ستصوت أستراليا مؤيدة مشروع القرار.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان تمثل حجر الزاوية في سياسة النرويج الخارجية وهي محور تركيز في الحوار الذي نجريه مع البلدان الأخرى. ونحن نشجب انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، ونظل نشعر بالقلق إزاء الحالة في كوبا. ولكننا لا نرى أن العزل من خلال تدابير انفرادية، مثل الحصار قيد المناقشة، هو الاستجابة المناسبة للحالة في كوبا. وترى النرويج أنه ينبغي إحراز المزيد من خلال الحوار البنَّاء الذي لا يستثني أي موضوع. ونحن نجري الآن حوارا بنَّاء وصريحا من هذا النوع مع السلطات الكوبية - حوارا يشمل عددا من الموضوعات، من بينها حقوق الإنسان.

وترى الحكومة النرويجية أن هناك تمييزا واضحا بين التدابير الانفرادية والجزاءات التي يعتمدها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة. فالجزاءات التي يعتمدها المجتمع الدولي من خلال المنظمات التمثيلية ذات الصلة هي وحدها التي تتمتع بالشرعية اللازمة، ولا ينبغي لبلد أن يفرض تشريعه الخاص على بلدان ثالثة. ولذلك ستصوت النرويج مرة أخرى هذه السنة مؤيدة مشروع القرار الرامي إلى إنهاء الحصار على كوبا، بينما هي كما أوضحت، لا تتغاضى بحال من الأحوال عن انتهاكات حقوق الإنسان في كوبا.

السيد نييهوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سيصوت وفد كوستاريكا مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.6، والذي يدعو إلى إنهاء التدابير الانفرادية الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا.

وفي هذه المناسبة، وكشأننا في سنوات سابقة، نرسي موقفنا على التأييد الثابت لمبدأي عدم التدخل

واحترام حق تقرير مصير الشعوب. وهذان المبدآن يشكلان حجر الزاوية في النظام الدولي وهما مجسدان في ميثاق منظمتنا، وفي مناسبات سابقة في هذا المحفل، ذكرنا أن كوستاريكا ترفض التدخل في الشؤون التي من حق الكوبيين وحدهم أن يحلوها؛ إنهم وحدهم الذين ينبغي أن يقرروا ما يفعلونه.

وكما أكدنا خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، قد نتفق أو نختلف على ما يقرره - أو لا يقرره - الكوبيون، ولكن ليس لأطراف ثالثة أن تمارس ضغطا ماديا لتغيير تقرير مصير الشعب الكوبي، وبخاصة عندما تضر تلك الأعمال بظروف معيشة مواطني الجزيرة.

وفي هذا الخصوص، بوسعي أن أؤكد أيضا أن بلدي لا يشعر بالارتياح إزاء حالة حقوق الإنسان في كوبا ولا يتفق مع السياسة التي تنفذها الحكومة الكوبية للحد من الحريات المدنية والسياسية لمواطني البلد. ومع ذلك، لا تعتقد كوستاريكا أن إجراءات مثل ما يسمى قانون هلمز - بيرتون، أو تدابير مماثلة أخرى تنطوي على تطبيق تشريع دولة ما خارج حدود ولايتها، يمكن تبريره باسم حل مشاكل كوبا.

ويؤسفنا أن هناك محاولة تجري للحد من التجارة الدولية والأنشطة الاقتصادية بدون تبرير سليم وبما يتنافى مع الأسس القانونية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ولهذا نشارك الذين يعتقدون أن تلك الإجراءات الانفرادية يجب أن تتوقف.

السيد راي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): يرى وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن الحصار المستمر الذي تقوم به الولايات المتحدة ضد شعب كوبا طوال ما يربو على ثلاثين سنة حتى الآن إنما هو انتهاك للمبادئ المتفق عليها لاحترام المساواة في السيادة وعدم التدخل - وهي المقاصد والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وسائر الأعراف التي تنظم العلاقات الدولية. إن لكل بلد الحق في اختيار نظامه الاجتماعي وشكل تنميته. وما من بلد له الحق في فرض إرادته على بلدان أخرى. ووفد بلدي يحث على إنهاء الحصار الانفرادي غير المعتدل والظالم ضد شعب كوبا وبلدان أخرى فورا. وسيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): لا تزال جمهورية بيلاروس تؤيد دائما التقيد الصارم بمقاصد وأهداف الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد تؤيد حكومة جمهورية بيلاروس نداء الجمعية العامة بالامتناع عن اعتماد أو تطبيق قوانين أو تدابير ترمي إلى الحد من حرية التجارة الدولية أو تؤثر على سيادة دول أخرى وتضر المصالح المشروعة لكيانات أو أفراد اعتباريين أو طبيعيين. وجمهورية بيلاروس تؤيد دائما التسوية السلمية للنزاعات بين الدول عن طريق التفاوض وفي هذا الخصوص، نؤيد تهيئة الظروف المواتية لتطوير التعاون الاقتصادي والروابط الأخرى بلا حدود بين كوبا وجميع البلدان الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة. ونؤيد نداء المجتمع الدولي بعدم اعتماد قوانين وتدابير موجهة ضد دول أخرى. وفي هذا الصدد، سيؤيد وفدنا مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/53/L.6.

السيد برلي (الولايات المتحدة الأمريكية): إن قلقنا بشأن كوبا ينتج عن إنكار الحكومة الكوبية المنتظم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا لشعب كوبا، إننا نفخر بتعزيز ودعم الديمقراطية في أنحاء العالم؛ والدكتاتوريون والقامعون لحقوق الإنسان هم الذين ينبغي أن يخجلوا من أنفسهم ويكونوا في موقف دفاعي.

ولا تزال كوبا تدوس بأقدامها الحريات الأساسية لشعبها، والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والولايات المتحدة تعتقد أن الجزاءات الاقتصادية أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية التي لابد من استخدامها في بعض الحالات الملحة. وفي حالة كوبا، ليست الجزاءات سوى عنصر واحد من عناصر سياسة واسعة النطاق ترمي إلى تعزيز التحول السلمي إلى الديمقراطية في كوبا. ونحن لا نزال نسأل المجتمع الدولي أن يشاركنا في جهد متعدد الأطراف فعلا ليحقق ذلك الهدف.

هناك مسائل هامة تثير قلق الولايات المتحدة في كوبا، التي لا تبعد سوى تسعين ميلا فقط عن شواطئنا. لكن هناك مصالح هامة أيضا لأصدقاء لنا في أنحاء نصف الكرة الغربي ولمجتمع الديمقراطيات الأوسع نطاقا.

وعاما بعد عام تستغل الحكومة الكوبية الشواغل التي يعرب عنها في هذه القاعة لتدعي تأييد سياساتها القمعية الفاشلة. إلا أن السجل واضح: عشرات المنشقين والمدافعين عن حقوق الإنسان احتجزوا وقبض عليهم خلال العام الماضي. ومؤخرا، اتهم الزعماء البواسل الأربعة

لـ "الفريق العامل للعصيان" بتهمة التحريض على العصيان وارتكاب أعمال ضد أمن الدولة. وكانت جريمتهم الوحيدة هي انتقاد السياسات الاقتصادية الفاشلة للحكومة والدعوة لتغيير ديمقراطي سلمي.

وبدلا من قبول فرضية مشروع القرار هذا الخاطئة، تحث الولايات المتحدة الأمم الملتزمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان على الانضمام إلينا في بذل جهد متعدد الأطراف لتعزيز تحول ديمقراطي سلمي في كوبا.

وبالإضافة إلى مواصلة الضغط على الحكومة الكوبية من أجل التغيير، تعتقد الولايات المتحدة أنه من المهم بشكل خاص الوصول إلى الشعب الكوبي. ومعاونة الشعب الكوبي على إقامة مجتمع مدني مستقل ستساعد على كفالة أن يكون التحول الذي سيحدث في كوبا في نهاية الأمر سلميا وديمقراطيا. وهذا الجهد لتأييد الشعب الكوبي يعترف بأن التغيير في كوبا يجب أن يأتي من الداخل، بقيادة الكوبيين على الجزيرة الذين يدركون مشاكل ومظالم النظام الحالي. إنهم يحتاجون إلى تأييد المجتمع الدولي ويستحقونه.

إن دعم الشعب الكوبي كان ولا يزال اتجاها رئيسيا في سياسة الولايات المتحدة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ و آذار/ مارس ١٩٩٨، أعلن الرئيس كلينتون تدابير وسعت نطاق تلك الجهود بشكل كبير. لقد سافر آلاف من الأطباء، والعلماء، والعاملين في مجال البيئة، والأكاديميين، والطلاب، والباحثين، والفنانين، ورجال الدين وغيرهم من الكوبيين إلى الولايات المتحدة، وسافر مئات من الأمريكيين بطريقة مشروعة إلى كوبا لنفس الأغراض. والعشرات من التجمعات غير الحكومية في الولايات المتحدة تشارك في مشروعات مع تجمعات كوبية مستقلة، ورخصت الولايات المتحدة بأكثر من مليارين من الدولارات مساعدة إنسانية من منظمات غير حكومية وأفراد تابعين للولايات المتحدة إلى شعب كوبا. وكثير من المساعدة التي رخص ويرخص بها أدوية ومعدات طبية وغذاء.

وبتأييد البلدان التي تشاركنا الالتزام بتعزيز التغيير السلمي في كوبا، يمكن للشعب الكوبي أن يحيي الأمل في مستقبل أزهى. والولايات المتحدة تدعو هذه الهيئة إلى تكريس جهودها لتعزيز قضية الحرية وحقوق الإنسان في كوبا ولزيادة تأييد الذين على الجزيرة الذين يتوقون إلى تغيير ديمقراطي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.6.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا-بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان،

أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
السلفادور، إستونيا، جورجيا، لاتفيا، ليتوانيا، المغرب، نيبال، نيكاراغوا، جمهورية كوريا، السنغال، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٧ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار ٤/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بشأن القرار الذي اعتمد الآن.

وأود أن أسترعي انتباه الوفود إلى أن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دوفال (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صوتت كندا مؤيدة مشروع القرار A/53/L.6 لأنها تعارض بشدة محاولة الولايات المتحدة إجبار دول ذات سيادة على تغيير سياساتها صوب كوبا بتطبيق ما يسمى قانون هيلمز - بيرتون لتعطي لنفسها ولاية قضائية تتجاوز حدودها الإقليمية عن طريق تشريع داخلي.

والواقع أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يكون وحده مسؤولا عن الصعوبات التي تواجهها كوبا. إننا نعبر اليوم، كما حدث في الماضي، عن قلقنا فيما يتعلق بعدم احترام حكومة كوبا لحقوق المواطنين الكوبيين، ونعبر على نحو مستمر عن شواغلنا في هذا الصدد في المحادثات مع الحكومة الكوبية.

السيد اركايا- سميث (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن فنزويلا وفقا لمبادئها الدستورية التي تقوم على السلم والتعايش السلمي بين الأمم على أساس احترام قواعد القانون الدولي، ترفض مرة أخرى تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك سيادة الدول وتؤثر على المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين للولاية القضائية لأطراف ثالثة، وتقوض القوانين الخاصة بالتجارة الحرة بين الأمم، كما يرد في دستور منظمة التجارة العالمية.

هذا الموقف الذي يتمسك به بلدي منذ عام ١٩٩٢ في الجمعية العامة، أعربنا عنه مرارا في مناسبات عديدة في المحافل وآليات التشاور السياسية والاتفاقات، مثل مجموعة ريو والقمة الإيبيرية - الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الثاني عشر لمجموعة ريو الذي عقد في بنما في أيلول/سبتمبر الماضي، رفضوا بشدة تطبيق القوانين الوطنية الانفرادية التي تجاوز حدود الولاية القضائية للدولة، لأنها تشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ومبدأ التعايش بين الأمم، ولأن لها آثارا سلبية على التعاون والتجارة والاستثمارات فيما بين البلدان.

وفي اجتماع القمة السابع للبلدان الأيبيرية - الأمريكية الذي عقد في جزيرة مرجريتا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، ذكر رؤساء الدول والحكومات أنهم يرفضون تطبيق القانون المعروف بقانون هيلمز - بيرتون لأنهم يرون أن ذلك التشريع ينتهك المبادئ التي تحكم التعايش الدولي، ويتعارض مع روح التعاون والصداقة التي ينبغي أن تسود في العلاقات بين جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي يتقدم فيه المجتمع الدولي نحو إيجاد صيغ جديدة للتعاون والتفاهم، من المناقض لروح العصر وحقائقه أن نقبل حل الخلافات الثنائية عن طريق أعمال قسرية اقتصادية وعسكرية أو عن طريق أي شكل آخر من أشكال الضغط التي تقوض سيادة واستقلال الأمم وتضر بالشعوب، دون أن تؤثر على النظام الذي فرضت عليه.

لهذه الأسباب صوتت فنزويلا مرة أخرى هذا العام مؤيدة مشروع القرار بشأن هذا الموضوع على أساس احترام القانون الدولي، وينبغي ألا يفسر ذلك بأنه تأييد لأي نظام بعينه لأننا نعتقد أن الحجج التي قدمت مشروعة وتنطبق على أية حالة سياسية لأي بلد.

ومع ذلك، ونظرا لأن فنزويلا أمة ديمقراطية تعددية تدافع عن حقوق الإنسان، فإننا نود في هذا الوقت أن نكرر أن فنزويلا لا تزال مقتنعة بأنه عن طريق التعاون والحوار فقط سيكون من الممكن إحداث التغيرات الضرورية لتحقيق الديمقراطية والحريات الأساسية التي نرغب فيها جميعا.

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشارك اليابان في الشعور بالقلق الذي أعربت عنه بلدان أخرى بشأن مشكلة تطبيق الولاية القضائية التي تتجاوز حدود الدولة، كما هو الحال بالنسبة للمشكلة التي نشأت عن تطبيق قانون هيلمز - بيرتون. لقد تابعت حكومتي عن كثب تنفيذ هذا التشريع والظروف المحيطة به، ولا تزال تشعر بالقلق. وبعد أن بحثنا الأمر بعناية تامة، صوتت اليابان مؤيدة مشروع القرار A/53/L.6.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى حالة حقوق الإنسان في كوبا. وترحب حكومتي بقيام حكومة كوبا في آذار/مارس من هذا العام بإطلاق سراح عدد من السجناء، بمن فيهم سجناء سياسيون، وذلك استجابة لمطالب المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مطالب الفاتيكان. بيد أنه فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الأنشطة السياسية وعلى حرية الاجتماع وحرية التعبير والحريات النقابية، لم يتحقق حتى الآن تقدم أساسي صوب تحقيق الديمقراطية أو فيما يخص حالة حقوق الإنسان أو احترام الحقوق الفردية. ولا تزال اليابان تشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة ونأمل في أن تتحسن هذه الأوضاع.

ولئن كانت اليابان تؤيد القرار، إلا أننا نعتقد أنه من المناسب أن ننظر فيما إذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة هي في الواقع المحفل المناسب لتناول هذا الموضوع المعقد. وفيما يتعلق بالحصار الاقتصادي، الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، تعتقد اليابان أنه من الأوفق أن يسعى البلدان إلى حل لهذه المسألة عن طريق الحوار الثنائي ومن ثم ندعو البلدين إلى تعزيز الجهود لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.